يا أهل مصر. . .تعالوا إلى كلمة سواء

أ.د. علي السلمي

نداء أتوجه به إلى كل أهل مصر.. حكاماً ومحكومين، شعباً وجيش، مسلمين ومسيحيين، عمال وفلاحين، من اسوان إلى الإسكندرية وفي كل مكان وكل مجال. . . حافظوا على مصر وثورتها. . . وركزوا في قضية واحدة فقط هي تحقيق أهداف الثورة والانتقال بمصر إلى دولة الديمقراطية والحرية والإخاء والمساواة وعدم التمييز.

ودعونا نتحدث بصراحة ونتوجه بالنداء أولاً إلى حكومة الثورة التي جاءتها شبابها من ميدان التحرير لتحقق أحلامهم وتنفذ ندائهم" الشعب يريد إسقاط النظام"، الأمر الذي يستفاد منه أن تخرج الحكومة على الشعب ببرنامج عمل واضح لفترة تحملها المسئولية خلال فترة الانتقال التي تمتد لحين الانتهاء من انتخابات مجلسي الشعب والشورى وانتخابات رئيس الجمهورية أو ستة أشهر أيها أقرب. كان المتوقع – ولا يزال الشعب ينتظر – أن تخرج علينا حكومة دكتور عصام شرف ببرنامج تحدد أولوياتها في سبيل الخروج من آثار عصر الفساد والاستبداد، تواجه به أهم المشكلات التي يعاني منها أغلبية المصريين وفي مقدمتها الفقر والبطالة والحرمان من المسكن الآمن ومقومات الحياة الآدمية عند حدها الأدنى.

إن جانباً أساسياً مما تشهده مصر الآن من احتجاجات واعتصامات وما تعارفنا على تسميته " المطالب الفئوية" هو نتاج عصر الإفقار والإهمال والتهميش الذي عاشه المصريون على مدى ثلاثين عاماً نُهبت خلالها موارد البلاد وسُرقت أموالها وأراضيها، ونشأت طبقة طفيلية ارتبطت بالحاكم المخلوع وأسرته وحزبه المنحل استولت على ثروة الوطن، في الوقت الذي بلغ فيه الفقر مداه حتى طال ما يقرب من نصف عدد المصريين، وتردت الخدمات، ولم تجد ما لا يقل عن عشرين مليون مواطن سوى المقابر والعشوائيات مكاناً يعيشون فيه في ظروف حياة متدنية.

إن انطلاق المصريين في مطالبهم بالعودة إلى الحياة هو نتيجة طبيعية وغير مستغربة بعد نجاح الثورة في إزالة الطاغية وحكمه، لذا فإنه من الطبيعي أن ينطلعوا إلى حكومة الثورة للحصول على حقوقهم المهدرة وتعويض ما تعرضوا له من هوان وإهمال وتهميش. ولو سارعت حكومة دكتور شرف بإصدار بيان واضح تعلن فيه تشكيل هيئة مستقلة من قضاة المحاكم الاقتصادية تتلقي جميع المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق ودراستها، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة بقدر ما يتاح من موارد.

وسوف يكون لهذا الإجراء أثر بالغ في طمأنة الناس أن الحكومة تدرك مشاكلهم وتقدر معاناتهم وأنها في سبيلها لعلاجها .

كذلك فإن مبادرة الحكومة لتطبيق مجموعة من التيسيرات للتخفيف عن محدودي الدخل والفقراء والفلاحين وصغار الممولين مثل تأجيل سداد أقساط القروض للصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك الائتمان والتسليف والبنوك ومختلف الوزارات والهيئات الحكومية، ومد فترة سداد المستحقات على المواطنين لمصلحة الضرائب والتأمينات الاجتماعية والجمارك وغيرها من الأجهزة الحكومية. وكذا النظر في إسقاط الفوائد عن التأخير في سداد القروض والمستحقات للدولة.

وإذا كانت الحكومة تجد مشكلات في إعلان نظام تحديد الحد الأدنى للأجور، فلا أقل من وضع حد أقصى للرواتب والمكافآت وما في حكمها للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والمحليات وقطاع الأعمال العام، مع وضع برنامج زمني لتنفيذ النظام تدريجياً مع توجيه ما يتحقق عن هذا النظام من توفير لعلاج بعض المشكلات التي يعاني منها المطالبون بحل مشكلاتهم المزمنة.

ولعل من أكثر الموضوعات المثيرة لقلق المواطنين وخوفهم على مسار الثورة هو أسلوب الأداء الحكومي منذ تخلي الرئيس السابق عن منصبه حيث لا تزال تبدو الحكومة في هيئة عدد من الوزراء المنفصلين أكثر من كونها تمثل منظومة عمل متكاملة تؤدي وفق خطة واضحة ومتناسقة. إن تردد حكومات ما بعد 25 يناير في اتخاذ أساليب عمل مخالفة لما درجت عليه حكومات العهد البائد يمثل أحد أهم مصادر القلق والتوتر في المجتمع المصري الآن. وعلى سبيل المثال تأتي أزمة تعيين المحافظين الجدد دليلاً واضحاً على عدم تطور أسلوب اتخاذ القرارات في هذا الشأن الذي يؤثر مباشرة في حياة المواطنين مما أثار اعتراضات تكاد تصل إلى حد العصيان المدني في قنا والمنيا والإسكندرية والدقهلية.

لقد اتبعت حكومة دكتور شرف ذات الطريقة التي اعتادها النظام السابق بمفاجأة الناس بأسماء محافظين أغلبهم مرفوض شعبياً لانتمائهم إلى النظام الساقط وطريقة توزيع مناصب المحافظين بين من هم في نهاية حياتهم الوظيفية من لواءات الشرطة والقوات المسلحة وأساتذة الجامعات وأعضاء الهيئة القضائية، وتوزيعهم جغرافياً بحيث تكون محافظات الصعيد مخصصة لضباط الشرطة، والمحافظات الحدودية لضباط القوات المسلحة ثم يتوزع المستشارين وأساتذة الجامعات على باقي المحافظات، مع ترسيخ مبدأ أن يكون أحد المحافظين مسيحياً وتخصيصه لمحافظة قنا !

لقد كان الأفضل أن تلجأ الحكومة إلى استطلاع آراء الأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني وطلب ترشيحات لعناصر جديدة من المدنيين الذين يتميزون بالقدرة والكفاءة واللياقة الذهنية والخبرة الإدارية والرؤية السياسية المتوافقة مع فكر الثورة، على أن يكونوا جميعاً من غير المرتبطين بالنظام السابق وحزبه الفاسد، ثم تطرح أسماء المرشحين لاستطلاع الرأي العام قبل إصدار قرارات التعيين. إن التحول الديمقراطي يجب أن يعتمد بالأساس على التوسع في انتخاب القيادات ولنتذكر أننا كنا ننتخب العمد وعمداء الكليات الجامعية قبل أن ينقض نظام مبارك على هذا الحق الديمقراطي ويفرض آلية التعيين ليكون الجميع رهن إشارة وإمرة ولي النعم!

وعلى الجانب الآخر، فإن المواطنين أيضاً – رغم كل معاناتهم – مطالبون باتباع أسلوب آخر في التعبير عن مطالبهم أو الاعتراض على ما لا يرضيهم من قرارات وتصرفات الحكومة تجنباً لإتاحة الفرص للمتربصين بثورتهم والراغبين في العودة إلى النظام السابق وما كانوا يتمتعون فيه من مزايا . إن المصريين مطالبون بالالتزام بالنهج الديمقراطي والخضوع لمنطق القانون وهو نفس النهج الذي يطالبون الدولة أن تلتزم به في تعاملها معهم.

إن المطالبة بحقوق مشروعة أو الاعتراض على قرارات غير سليمة تتخذها الحكومة لا يبرران تهديد الأمن العام وإثارة الفوضى والخروج على القانون. إن ثقافة المواطنة تعني

التزام المواطن بواجباته وخضوعه للضوابط القانونية كما يطالب بحقوقه ويناضل من أجل الحصول عليها .

وفي سبيل الوصول إلى هذه الحالة المستهدفة من توافق وتصالح بين أهل مصر جميعاً، فقد يكون من المنطقي أن يتبنى المصريون " ميثاق للوفاق الوطني " ينص على التزام الدولة والشعب بقيم الثورة وأهدافها، والاحتكام إلى القانون والقضاء للحصول على الحقوق، واتباع النهج الديمقراطي في التعبير السلمي عن الرأي والمطالبة بالحقوق.

إن الحكومة مطالبة أيضاً بالتزام الشفافية والوضوح في التعبير عن سياساتها واختياراتها، واحترام حق الشعب في المعرفة والفهم لما يصدر عنها من قرارات، كذلك تجنب أسلوب المفاجأة من دون اعتبار لحق الناس في مناقشة القرارات والقوانين والسياسات قبل إصدارها .

ولا شك أن الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني عليها مسئولية كبرى في تهيئة المجتمع لقبول فكرة الوفاق الوطني. إن السباق الذي نشهده الآن بين الساعين إلى إنشاء أحزاب جديدة أو من يعلنون عن أنفسهم كمرشحين للرئاسة يثير الدهشة حيث لا نجد أياً منهم يتناول بالصراحة الكافية مشكلة التباعد الوطني التي نلحظ تفاقمها والتي تهدد فرص إنجاز أهداف الثورة. إن المطلوب أن يتوحد المصريون جميعاً – أفراداً وجماعات – من أجل

هدف واحد هو تمكين الثورة من بلوغ أهدافها والانتقال السلمي للسلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً في ظل دستور ديمقراطي تحظى بقبول الناس.

هل كثير أن ينتظر المصريون سنة أشهر أخرى بجانب السنوات الثلاثين العجاف التي عاشوها تحت سيطرة نظام مستبد فاسد؟ أليس من المنطق أن يعطي المصريون أنفسهم فرصة للانطلاق والحياة الكريمة بالتعاون في سبيل القضاء على آثار جرائم نظام الفساد والإفقار والعمل مع الجيش والحكومة لإنجاز متطلبات الخروج من الأزمة التي خلقها نظام مبارك؟

أيها المصريون عليكم بالتوحد والعمل بإخلاص وتجرد من أجل مصر ومستقبل أولادكم وأحفادكم.

يا أهل الحكم. تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم!

تتصاعد مشكلات الوطن يوماً بعد يوم، وتتكاثر سحب الغضب والإحباط بين جماعات وطوائف متزايدة من أبناء الوطن، وتتسارع حالات التنازع والتصادم بين الأفراد والمؤسسات ومختلف عناصر المجتمع بصور غير مسبوقة ولا مقبولة. والناس في مصر المحروسة قد فقدوا الثقة في كثير مما يصدر عن أهل الحكم من أقوال وتصريحات عن إنجازات لا يرونها ولا يشعرون بآثارها بينما لا تكف عن تكرار الحديث عنها مؤتمرات أهل الحكم ومجالسهم وحزبهم الحاكم منذ ثلاثين عاماً، ولا يمل كتابهم في الصحف الحكومية المسماة بالقومية من تسويد صفحات بأكملها في محاولات لتجميل أداء الحكومة وحزبها من دون جدوى.

وكان أبناء المحروسة قد صدموا - كالمعتاد - بما أسمته الحكومة "تعديلاً وزارياً" خرج بمقتضاه الدكتور مهندس يسري الجمل وزير التربية والتعليم ليحل بدلاً منه دكتور مهندس آخر هو أحمد زكي بدر رئيس جامعة عين شمس السابق وذلك من دون التفات إلى طبيعة مجال التربية والتعليم بكل ما فيه من تخصصات علمية وتقنيات تعليمية وتجارب مجتمعية تنشأ لها كليات وتحصل المتخصصون فيها على درجات الماجستير والدكتوراه، بل إن كثيراً من الدول المتقدمة تشترط ضرورة حصول المعلمين في المدارس على درجة الماجستير في التربية حتى يتسنى لهم الاستمرار في وظيفة "معلم"، فما بالنا بالوزير القائم على إدارة منظومة التعليم في البلاد ألا يشترط فيه مثل هذا الشرط؟

وليس مجرد خروج وزير من الوزارة هو مصدر انعدام الثقة بين الناس وأهل الحكم، ولكن المثير للدهشة أن الأنباء التي يتلقاها الناس من وسائل الإعلام - ولا تنفيها الحكومة - كانت كلها تؤكد أن دكتور الجمل نجح في إقناع الحكومة بنظام الثانوية العامة الجديد وأنه قد حصل على تأكيد بأن الدولة سوف تخصص المبلغ المطلوب لتطبيق النظام اعتباراً من العام 2012/2011 وهو ما يصل إلى 2.5 مليار جنيه حسب ما أوردته جريدة اليوم السابع يوم 19 أغسطس 2009، كما أشارت أنباء صحفية أن وزير التربية والتعليم المُقال كان قد تلقى تأكيداً من رئيس مجلس الوزراء في مكالمة هاتفية يوم 20 يوليو الماضي تفيد تجديد الثقة به وحثه على الانتهاء من مشروع الثانوية العامة الجديد للتقدم به إلى مجلس الشعب في الدورة البرلمانية الجديدة - التي بدأت في شهر نوفمبر الماضي - .

حينما يسمع الناس في مصر ويقرؤون ويشاهدون مثل تلك الأنباء، أليس من حقهم أن يفقدوا الثقة بكل ما يصدر عن تلك المصادر الحكومية حين يفاجئون بإقالة الوزير الذي كان حتى أسابيع قليلة محل الرضا التام، وذلك من دون أي تفسير!

وكانت كلمات المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أكثر وضوحاً في تفسير أسباب انعدام ثقة الناس في الحكومة حين صرح أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب يوم الاثنين الرابع من يناير 2010 – وبحسب ما أوردته صحيفة الوفد يوم الخامس من يناير – أن مصر في حاجة إلى وزراء سياسيين يعرفون كيف يتعاملون مع المواطنين ولديهم الإحساس بشعور الناس.

ويؤكد المستشار الملط في حديثه أن الحكومة تخلق أزمة ثقة بينها وبين المواطنين بسبب كثرة التصريحات الوردية للوزراء التي لا تتحقق على أرض الواقع، وكذلك بسبب عجز بعض المسئولين عن التعامل مع الإعلام بشفافية، وعجز بعض أجهزة الدولة عن تسويق قرارات عادلة تمس المصلحة العليا للبلاد وإحساس المواطنين بتجاهل بعض المسئولين لهمومهم ومواجعهم.

وبدلاً من أن يناقش أهل الحكم تلك الأقوال الصادرة عن رئيس أكبر جهاز رقابي في مصر والمخول قانوناً بتقييم أداء الحكومة، يتعرض الرجل لاتهامات بأنه خرج عن دوره كرقيب ومارس دور المعقب السياسي، وأن الجهاز الذي يرأسه يجب أن يعتمد على المنهج العلمي في الرقابة المالية!

وكان هذا الهجوم صادراً عن "المهندس" رئيس لجنة الخطة والموازنة الذي لم يستطع اكتشاف العلاقة بين "الرقابة المالية" و" تقييم الأداء الاقتصادي" للحكومة وما يترتب على تدني العائد الاقتصادي لما تنفقه الحكومة من آثار سياسية!

ومع التصاعد في مشكلات المواطنين ومعاناتهم ترتفع حدة الانتقادات الصادرة ضد الحكومة من المعارضين من الأحزاب والقوى السياسية والمفكرين وقادة مؤسسات المجتمع المدني، وتزداد معدلات الاحتقان الشعبي وتتنشر الوقفات الاحتجاجية وأشكال الرفض العام لسياسات الحكومة ومنطلقاتها الفكرية المحابية بالنمار لقوى السوق الرأسمالية والتي يروج لها مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين المتقاربين مع أهل الحكم.

وعلى الجانب الآخر، تستمر مصادر أهل الحكم في رفض تلك الانتقادات موجهة كل أسلحتها الهجومية على معارضيها متهمة إياهم بالمبالغة وإنكار الإنجازات والصيد في الماء العكر لتأليب المواطنين ضد حكومتهم الذكية والحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً .

وتتردد على ألسنة أهل الحكم مقولة" الذي يده في الماء – يقصدون المعارضين – ليس كالذي يده في النار – "وهم يشيرون إلى أنفسهم وينبا كون على ما يعانونه في سبيل هذا الشعب الناكر للجميل.

وفي ردي على أحد رموز الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قلت له " لما لا تحاول حزبكم التخفف من تلك المعاناة التي يكابدها منذ ثلاثين عاماً وتخرج من النار كي يتمنع بوضع يديه في الماء المثلج ويمارس دور المعارضة لفترة ولو قصيرة ؟" .

ويردد أهل الحكم دائماً أن المعارضين يبالغون فقط في تصوير المشكلات ولا يقدمون حلولاً! ونقول لهم إن المعارضين تحت أصواتهم في طرح الحلول ورسم طرق تحقيقها والتي تتوقف في الأساس على اعتراف الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً بضرورة تطوير نظام الحكم بما يسمح بتداول السلطة من خلال الاحتكام إلى الشعب في انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء، وذلك للمفاضلة بين البرامج التي يطرحها المتنافسون.

ولأن أهل الحكم يدركون تماماً أن بضاعتهم هي الفاسدة – على عكس ما صرح به دكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من أن بضاعة الأحزاب المعارضة رديئة – فإنهم يخشون المواجهة الصريحة في انتخابات تعتمد على نظام القائمة الحزبية وليس الدوائر الفردية، كما أنهم يجعلون اللجنة العليا للانتخابات تحت هيمنة السلطة التنفيذية، ويرفضون اعتماد قاعدة معلومات الرقم القومي أساساً لإعداد الجداول الانتخابية وتحديثها، وينتعدون – وهم أصحاب الحكومة الذكية – عن تطبيق تقنيات المعلومات الحديثة في جميع مراحل العملية الانتخابية درءاً للتزوير والتلاعب في الأصوات

واستخراج النتائج. كما يحث الحزب الحاكم على إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في يوم واحد من أيام الأسبوع المعتادة وذلك عكس الاتجاه العالمي في الدول الديمقراطية بإجراء الانتخابات على مراحل تستغرق عدة أيام وأن تكون في أيام عطلة نهاية الأسبوع حتى يتمكن المواطنون من المشاركة والإدلاء بأصواتهم من دون عنت أو إرهاق. لقد طرح حزب الوفد برنامجه الانتخابي الجديد داعياً إلى "عرض تعديلات دستورية محددة على الشعب تكفل فتح الطريق إلى الإصلاح الشامل، وتتلخص هذه التعديلات في التوجه من النظام الرئاسي القائم إلى نظام برلماني يعيد توزيع السلطة ويوسع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام، بينما تختص مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان بوضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها". كما يدعو برنامج الوفد الانتخابي الجديد إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، وينجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة". إن رسالة الوفد إلى الأمة أننا "نحن جميعاً مواطنون أصحاب دار ولسنا مجرد مقيمين على ضفاف النهر. والمسؤولية لا تقوم إلا على حرية الاختيار". لذلك نقول لأهل الحكم إن انفرادكم بالرأي والقرار واستئثاركم بالسلطة على مدى ثلاثين عاماً ورفضكم الحديث الدائم عن الإصلاح الدستوري والتطوير الديمقراطي وتجاهلكم لآراء المخلصين من أبناء هذا الوطن الحريصين على أمنه وتماسكه، كل ذلك لن يمنع حدوث التغيير الذي يطالب به الناس مهما طال الوقت ويومها لن تجدي التجاهل أو التعالي. وأقول لكم بكل الصدق يا أهل الحكم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم حتى تدركوا خطورة ما أنتم ماضون فيه، وحتى تكتشفوا أن هناك بدائل أخرى وبضاعة أجود من بضاعتكم يتمناها الناس وأنتم تمنعونها عنه. يا أهل الحكم جربوا أن تكونوا يوماً في صفوف المعارضة! والله المستعان – دكتور علي السلمي – عضو الهيئة العليا للوفد

نُشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 2010/9/1 أي قبل "ثورة 25 يناير 2011 بما يقل عن خمسة شهور بأيام قليلة واضطرار الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك للتنحي عن منصبه ! ! !

ومرت السنوات والأيام

وها نحن في منتصف عام 2024 أي بعد 13 عاما وبضعة شهور من " ثورة يناير 2011"

فهل تغيرت مصر، وفي أي اتجاه ؟ ؟ ؟

مصر والثورتين

يا أهل الحكم . تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم !

أ . د . علي السلمي

تتصاعد مشكلات الوطن يوماً بعد يوم، وتتكاثر سحب الغضب والإحباط بين جماعات وطوائف متزايدة من أبناء الوطن، وتتسارع حالات التنازع والتصادم بين الأفراد والمؤسسات ومختلف عناصر المجتمع بصور غير مسبوقة ولا مقبولة. والناس في مصر المحروسة قد فقدوا الثقة في كثير مما يصدر عن أهل الحكم من أقوال وتصريحات عن إنجازات لا يرونها ولا يشعرون بآثارها بينما لا تكف عن تكرار الحديث عنها مؤتمرات أهل الحكم ومجالسهم وحزبهم الحاكم منذ ثلاثين عاماً، ولا يمل كتّابهم

في الصحف الحكومية المسماة بالقومية من تسويد صفحات بأكملها في محاولات لتجميل أداء الحكومة وحزبها من دون جدوى.

وكان أبناء المحروسة قد صدموا - كالمعتاد - بما أسمته الحكومة "تعديلاً وزارياً" خرج بمقتضاه الدكتور مهندس يسري الجمل وزير التربية والتعليم ليحل بدلاً منه دكتور مهندس آخر هو أحمد زكي بدر رئيس جامعة عين شمس السابق وذلك من دون التفات إلى طبيعة مجال التربية والتعليم بكل ما فيه من تخصصات علمية وتقنيات تعليمية وتجارب مجتمعية تنشأ لها كليات وتحصل المتخصصون فيها على درجات الماجستير والدكتوراه، بل إن كثيراً من الدول المتقدمة تشترط ضرورة حصول المعلمين في المدارس على درجة الماجستير في التربية حتى ينسنى لهم الاستمرار في وظيفة "معلم"، فما بالنا بالوزير القائم على إدارة منظومة التعليم في البلاد لا يشترط فيه مثل هذا الشرط؟

وليس مجرد خروج وزير من الوزارة هو مصدر انعدام الثقة بين الناس وأهل الحكم، ولكن المثير للدهشة أن الأنباء التي يتلقاها الناس من وسائل الإعلام - ولا تنفيها الحكومة - كانت كلها تؤكد أن دكتور الجمل نجح في إقناع الحكومة بنظام الثانوية العامة الجديد وأنه قد حصل على تأكيد بأن الدولة سوف تخصص المبلغ المطلوب لتطبيق النظام اعتباراً من العام 2012/2011 وهو ما يصل إلى 2.5 مليار جنيه حسب ما أوردته جريدة اليوم السابع يوم 19 أغسطس 2009، كما أشارت أنباء صحفية أن وزير التربية والتعليم المُقال كان قد تلقى تأكيداً من رئيس مجلس الوزراء في مكالمة هاتفية يوم 20 يوليو الماضي تفيد تجديد الثقة به وحثه على الانتهاء من مشروع الثانوية العامة الجديد للتقدم به إلى مجلس الشعب في الدورة البرلمانية الجديدة - التي بدأت في شهر نوفمبر الماضي -.

حينما يسمع الناس في مصر ويقرءون ويشاهدون مثل تلك الأنباء، أليس من حقهم أن يفقدوا الثقة بكل ما يصدر عن تلك المصادر الحكومية حين يفاجئون بإقالة الوزير الذي كان حتى أسابيع قليلة محل الرضا التام، وذلك من دون أي تفسير!

وكانت كلمات المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أكثر وضوحاً في تفسير أسباب انعدام ثقة الناس في الحكومة حين صرح أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب يوم الاثنين الرابع من يناير 2010 – وبحسب ما أوردته صحيفة الوفد يوم الخامس من يناير – أن مصر في حاجة إلى وزراء سياسيين يعرفون كيف يتعاملون مع المواطنين ولديهم الإحساس بشعور الناس. ويؤكد المستشار الملط في حديثه أن الحكومة تخلق أزمة ثقة بينها وبين المواطنين بسبب كثرة التصريحات الوردية للوزراء التي لا تتحقق على أرض الواقع، وكذلك بسبب عجز بعض المسئولين عن التعامل مع الإعلام بشفافية، وعجز بعض أجهزة الدولة عن تسويق قرارات عادلة تمس المصلحة العليا للبلاد وإحساس المواطنين بتجاهل بعض المسئولين لهمومهم ومواجعهم. وبدلاً من أن يناقش أهل الحكم تلك الأقوال الصادرة عن رئيس أكبر جهاز رقابي في مصر والمخوّل قانوناً بتقييم أداء الحكومة، يتعرض الرجل لاتهامات بأنه خرج عن دوره كرقيب ومارس دور المعقب السياسي، وأن الجهاز الذي يرأسه يجب أن يعتمد على المنهج العلمي في الرقابة المالية! وكان هذا الهجوم صادراً عن "المهندس" رئيس لجنة الخطة والموازنة الذي لم يستطع اكتشاف العلاقة بين "الرقابة المالية" و" تقييم الأداء الاقتصادي" للحكومة وما يترتب على تدني العائد الاقتصادي لما تنفقه الحكومة من آثار سياسية!

ومع التصاعد في مشكلات المواطنين ومعاناتهم ترتفع حدة الانتقادات الصادرة ضد الحكومة من المعارضين من الأحزاب والقوى السياسية والمفكرين وقادة مؤسسات المجتمع المدني، وتزداد معدلات الاحتقان الشعبي وتتنشر الوقفات الاحتجاجية وأشكال الرفض العام لسياسات الحكومة ومنطلقاتها

الفكرية المحابية بالنمار لقوى السوق الرأسمالية والتي يروج لها مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين المتقاربين مع أهل الحكم.

وعلى الجانب الآخر، تستمر مصادر أهل الحكم في رفض تلك الانتقادات موجهة كل أسلحتها الهجومية على معارضيها متهمة إياهم بالمبالغة وإنكار الإنجازات والصيد في الماء العكر لتأليب المواطنين ضد حكومتهم الذكية والحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً.

وتتردد على ألسنة أهل الحكم مقولة" الذي يده في الماء – يقصدون المعارضين – ليس كالذي يده في النار – "وهم يشيرون إلى أنفسهم ويتباكون على ما يعانونه في سبيل هذا الشعب الناكر للجميل.

وفي رده على أحد رموز الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قلت له " لما لا تحاول حزبكم التخفف من تلك المعاناة التي يكابدها منذ ثلاثين عاماً وتخرج من النار كي يتمتع بوضع يديه في الماء المثلج ويمارس دور المعارضة لفترة ولو قصيرة ؟".

ويردد أهل الحكم دائماً أن المعارضين يبالغون فقط في تصوير المشكلات ولا يقدمون حلولاً! ونقول لهم إن المعارضين تحت أصواتهم في طرح الحلول ورسم طرق تحقيقها والتي تتوقف في الأساس على اعتراف الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً بضرورة تطوير نظام الحكم بما يسمح بتداول السلطة من خلال الاحتكام إلى الشعب في انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء، وذلك للمفاضلة بين البرامج التي يطرحها المتنافسون. ولأن أهل الحكم يدركون تماماً أن بضاعتهم هي الفاسدة – على عكس ما صرح به دكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من أن بضاعة الأحزاب المعارضة رديئة – فإنهم تخشون المواجهة الصريحة في انتخابات تعتمد على نظام القائمة الحزبية وليس الدوائر الفردية، كما أنهم تجعلون اللجنة العليا للانتخابات تحت هيمنة السلطة التنفيذية، ويرفضون اعتماد قاعدة معلومات الرقم القومي أساساً لإعداد الجداول الانتخابية وتحديثها، ويتباعدون – وهم أصحاب الحكومة

الذكية – عن تطبيق تقنيات المعلومات الحديثة في جميع مراحل العملية الانتخابية درءاً للتزوير والتلاعب في الأصوات واستخراج النتائج. كما يحث الحزب الحاكم على إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في يوم واحد من أيام الأسبوع المعتادة وذلك عكس الاتجاه العالمي في الدول الديمقراطية بإجراء الانتخابات على مراحل تستغرق عدة أيام وأن تكون في أيام عطلة نهاية الأسبوع حتى يتمكن المواطنون من المشاركة والإدلاء بأصواتهم من دون عنت أو إرهاق.

لقد طرح حزب الوفد برنامجه الانتخابي الجديد داعياً إلى "عرض تعديلات دستورية محددة على الشعب تكفل فتح الطريق إلى الإصلاح الشامل، وتتلخص هذه التعديلات في التوجه من النظام الرئاسي القائم إلى نظام برلماني يعيد توزيع السلطة ويوسع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام، بينما تختص مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان بوضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها". كما يدعو برنامج الوفد الانتخابي الجديد إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، وينجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة".

إن رسالة الوفد إلى الأمة أننا "نحن جميعاً مواطنون أصحاب دار ولسنا مجرد مقيمين على ضفاف النهر. والمسؤولية لا تقوم إلا على حرية الاختيار". لذلك نقول لأهل الحكم إن انفرادكم بالرأي والقرار واستئثاركم بالسلطة على مدى ثلاثين عاماً ورفضكم الحديث الدائم عن الإصلاح الدستوري والتطوير الديمقراطي وتجاهلكم لآراء المخلصين من أبناء هذا الوطن الحريصين على أمنه وتماسكه، كل ذلك لن يمنع من حدوث التغيير الذي يطالب به الناس مهما طال الوقت ويومها لن تجدي التجاهل أو التعالي. وأقول لكم بكل الصدق يا أهل الحكم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم حتى تدركوا

خطورة ما أنتم ماضون فيه، وحتى تكتشفوا أن هناك بدائل أخرى وبضاعة أجود من بضاعتكم يتمناها الناس وأنتم تمنعونها عنه. يا أهل الحكم جربوا أن تكونوا يوماً في صفوف المعارضة!

والله المستعان.

دكتور علي السلمي – عضو الهيئة العليا للوفد

نُشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 2010/9/1 أي قبل "ثورة 25 يناير 2011 بما يقل عن خمسة شهور بأيام قليلة واضطرار الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك للتنحي عن منصبه!!!

ومرت السنوات والأيام

وها نحن في منتصف عام 2024 أي بعد 13 عاما وبضعة شهور من "ثورة يناير 2011"

فهل تغيرت مصر، وفي أي اتجاه؟؟؟

يا أهل الحكم. تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم!

أ.د. علي السلمي

تتصاعد مشكلات الوطن يوماً بعد يوم، وتتكاثر سحب الغضب والإحباط بين جماعات وطوائف متزايدة من أبناء الوطن، وتتسارع حالات التنازع والتصادم بين الأفراد والمؤسسات ومختلف عناصر المجتمع بصور غير مسبوقة ولا مقبولة. والناس في مصر المحروسة قد فقدوا الثقة في كثير مما يصدر عن أهل الحكم من أقوال وتصريحات عن إنجازات لا يرونها ولا يشعرون بآثارها بينما لا تكف عن تكرار الحديث عنها مؤتمرات أهل الحكم ومجالسهم وحزبهم الحاكم منذ ثلاثين عاماً، ولا يمل كتّابهم في الصحف الحكومية المسماة بالقومية من تسويد صفحات بأكملها في محاولات لتجميل أداء الحكومة وحزبها من دون جدوى.

وكان أبناء المحروسة قد صدموا - كالمعتاد – بما أسمته الحكومة "تعديلاً وزارياً" خرج بمقتضاه الدكتور مهندس يسري الجمل وزير التربية والتعليم ليحل بدلاً منه دكتور مهندس آخر هو أحمد زكي بدر رئيس جامعة عين شمس السابق وذلك من دون التفات إلى طبيعة مجال التربية والتعليم بكل ما فيه من تخصصات علمية وتقنيات تعليمية وتجارب مجتمعية تنشأ لها كليات وتحصل المتخصصون فيها على درجات الماجستير والدكتوراه، بل إن كثيراً من الدول المتقدمة تشترط ضرورة حصول المعلمين في المدارس على درجة الماجستير في التربية حتى يتسنى لهم الاستمرار في وظيفة "معلم"، فما بالنا بالوزير القائم على إدارة منظومة التعليم في البلاد لا يشترط فيه مثل هذا الشرط؟

وليس مجرد خروج وزير من الوزارة هو مصدر انعدام الثقة بين الناس وأهل الحكم، ولكن المثير للدهشة أن الأنباء التي يتلقاها الناس من وسائل الإعلام - ولا تنفيها الحكومة - كانت كلها تؤكد أن دكتور الجمل نجح في إقناع الحكومة بنظام الثانوية العامة الجديد وأنه قد حصل على تأكيد بأن الدولة سوف تخصص المبلغ المطلوب لتطبيق النظام اعتباراً من العام 2012/2011 وهو ما يصل إلى 2.5 مليار جنيه حسب ما أوردته جريدة اليوم السابع يوم 19 أغسطس 2009، كما أشارت أنباء صحفية أن

وزير التربية والتعليم المُقال كان قد تلقى تأكيداً من رئيس مجلس الوزراء في مكالمة هاتفية يوم 20 يوليو الماضي تفيد تجديد الثقة به وحثه على الانتهاء من مشروع الثانوية العامة الجديد للتقدم به إلى مجلس الشعب في الدورة البرلمانية الجديدة – التي بدأت في شهر نوفمبر الماضي – .

حينما يسمع الناس في مصر ويقرءون ويشاهدون مثل تلك الأنباء، أليس من حقهم أن يفقدوا الثقة بكل ما يصدر عن تلك المصادر الحكومية حين يفاجئون بإقالة الوزير الذي كان حتى أسابيع قليلة محل الرضا التام، وذلك من دون أي تفسير !

وكانت كلمات المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أكثر وضوحاً في تفسير أسباب انعدام ثقة الناس في الحكومة حين صرح أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب يوم الاثنين الرابع من يناير 2010 – وبحسب ما أوردته صحيفة الوفد يوم الخامس من يناير – أن مصر في حاجة إلى وزراء سياسيين يعرفون كيف يتعاملون مع المواطنين ولديهم الإحساس بشعور الناس . ويؤكد المستشار الملط في حديثه أن الحكومة تخلق أزمة ثقة بينها وبين المواطنين بسبب كثرة التصريحات الوردية للوزراء التي لا تتحقق على أرض الواقع، وكذلك بسبب عجز بعض المسئولين عن التعامل مع الإعلام بشفافية، وعجز بعض أجهزة الدولة عن تسويق قرارات عادلة تمس المصلحة العليا للبلاد وإحساس المواطنين بتجاهل بعض المسئولين لهمومهم ومواجعهم. وبدلاً من أن يناقش أهل الحكم تلك الأقوال الصادرة عن رئيس أكبر جهاز رقابي في مصر والمخوّل قانوناً بتقييم أداء الحكومة، يتعرض الرجل لاتهامات بأنه خرج عن دوره كرقيب ومارس دور المعقب السياسي، وأن الجهاز الذي يرأسه يجب أن يعتمد على المنهج العلمي في الرقابة المالية ! وكان هذا الهجوم صادراً عن "المهندس" رئيس لجنة الخطة والموازنة الذي لم يستطع اكتشاف العلاقة بين "الرقابة المالية" و" تقييم الأداء الاقتصادي" للحكومة وما يترتب على تدني العائد الاقتصادي لما تنفقه الحكومة من آثار سياسية !

ومع التصاعد في مشكلات المواطنين ومعاناتهم ترتفع حدة الانتقادات الصادرة ضد الحكومة من المعارضين من الأحزاب والقوى السياسية والمفكرين وقادة مؤسسات المجتمع المدني، وتزداد معدلات الاحتقان الشعبي وتنتشر الوقفات الاحتجاجية وأشكال الرفض العام لسياسات الحكومة ومنطلقاتها الفكرية المحابية بالتمام لقوى السوق الرأسمالية والتي يروج لها مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين المتقاربين مع أهل الحكم.

وعلى الجانب الآخر، تستمر مصادر أهل الحكم في رفض تلك الانتقادات موجهة كل أسلحتها الهجومية على معارضيها متهمة إياهم بالمبالغة وإنكار الإنجازات والصيد في الماء العكر لتأليب المواطنين ضد حكومتهم الذكية والحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً.

وتتردد على ألسنة أهل الحكم مقولة" الذي يده في الماء – يقصدون المعارضين – ليس كالذي يده في النار – "وهم يشيرون إلى أنفسهم وينبأكون على ما يعانونه في سبيل هذا الشعب النأكن للجميل.

وفي ردي على أحد رموز الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قلت له " لما لا تحاول حزبكم التخفف من تلك المعاناة التي يكابدها منذ ثلاثين عاماً وتخرج من النار كي ينمغ بوضع يديه في الماء المثلج ويمارس دور المعارضة لفترة ولو قصيرة ؟" .

ويردد أهل الحكم دائماً أن المعارضين يبالغون فقط في تصوير المشكلات ولا يقدمون حلولاً! ونقول لهم إن المعارضين تحت أصواتهم في طرح الحلول ورسم طرق تحقيقها والتي تتوقف في الأساس على اعتراف الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً بضرورة تطوير نظام الحكم بما يسمح بتداول السلطة من خلال الاحتكام إلى الشعب في انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء، وذلك للمفاضلة بين البرامج التي يطرحها المتنافسون. ولأن أهل الحكم يدركون تماماً أن بضاعتهم هي الفاسدة – على عكس ما صرح به دكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من أن بضاعة الأحزاب المعارضة رديئة –

فإنهم تخشون المواجهة الصريحة في انتخابات تعتمد على نظام القائمة الحزبية وليس الدوائر الفردية، كما أنهم تجعلون اللجنة العليا للانتخابات تحت هيمنة السلطة التنفيذية، ويرفضون اعتماد قاعدة معلومات الرقم القومي أساساً لإعداد الجداول الانتخابية وتحديثها، ويتباعدون - وهم أصحاب الحكومة الذكية - عن تطبيق تقنيات المعلومات الحديثة في جميع مراحل العملية الانتخابية درءاً للتزوير والتلاعب في الأصوات واستخراج النتائج. كما يصر الحزب الحاكم على إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في يوم واحد من أيام الأسبوع المعتادة وذلك عكس الاتجاه العالمي في الدول الديمقراطية بإجراء الانتخابات على مراحل تستغرق عدة أيام وأن تكون في أيام عطلة نهاية الأسبوع حتى يتمكن المواطنون من المشاركة والإدلاء بأصواتهم من دون عنت أو إرهاق.

لقد طرح حزب الوفد برنامجه الانتخابي الجديد داعياً إلى "عرض تعديلات دستورية محددة على الشعب تكفل فتح الطريق إلى الإصلاح الشامل، وتتلخص هذه التعديلات في التوجه من النظام الرئاسي القائم إلى نظام برلماني يعيد توزيع السلطة ويوسع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام، بينما تختص مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان بوضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها". كما يدعو برنامج الوفد الانتخابي الجديد إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة".

إن رسالة الوفد إلى الأمة أننا "نحن جميعاً مواطنون أصحاب دار ولسنا مجرد مقيمين على ضفاف النهر. والمسؤولية لا تقوم إلا على حرية الاختيار". لذلك نقول لأهل الحكم إن انفرادكم بالرأي والقرار واستئثاركم بالسلطة على مدى ثلاثين عاماً ورفضكم الحديث الدائم عن الإصلاح الدستوري والتطوير الديمقراطي وتجاهلكم لآراء المخلصين من أبناء هذا الوطن الحريصين على أمنه وتماسكه،

كل ذلك لن يمنع من حدوث التغيير الذي يطالب به الناس مهما طال الوقت ويومها لن تجدي التجاهل أو التعالي. وأقول لكم بكل الصدق يا أهل الحكم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم حتى تدركوا خطورة ما أنتم ماضون فيه، وحتى تكتشفوا أن هناك بدائل أخرى وبضاعة أجود من بضاعتكم يتمناها الناس وأنتم تمنعونها عنه. يا أهل الحكم جربوا أن تكونوا يوماً في صفوف المعارضة!

والله المستعان.

دكتور علي السلمي – عضو الهيئة العليا للوفد

نُشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 2010/9/1 أي قبل "ثورة 25 يناير 2011" بما يقل عن خمسة شهور بأيام قليلة واضطرار الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك للتنحي عن منصبه!!!

ومرت السنوات والأيام

وها نحن في منتصف عام 2024 أي بعد 13 عاما وبضعة شهور من "ثورة يناير 2011"

فهل تغيرت مصر، وفي أي اتجاه؟؟؟

علي السلمي – مصر والثورتين . . قراءة ثانية للأحداث والنتائج – موقع الدكتور علي السلمي